

معايير صحّة العقيدة

د. مصطفى عزيزي*

الخلاصة

إنّ العقيدة حجر الأساس في المعارف الدينيّة؛ إذ تعتمد عليها جميع القيم الأخلاقيّة والسلوكيّات الفرديّة والاجتماعيّة؛ فإذا صحّت العقيدة صحّ جميع ما يبتنى عليها، وإذا فسدت العقيدة فسد كلّ ما يعتمد عليها؛ فلا بدّ لنا من معرفة معايير مقبولة وموازن مدروسة نميّز في ضوئها العقيدة الصحيحة من العقيدة السقيمة.

فقد بحثنا في هذه المقالة عدّة معايير ومقاييس لتمييز الحقّ من الباطل في الاعتقادات؛ منها: ملاءمة العقيدة للفطرة السليمة، وملاءمتها للعقل السليم، والتلاؤم والانسجام الداخليّ بين عناصر المنظومة العقديّة، وتلاؤم العقيدة مع الثمرات والنتائج العلميّة والعملية المطلوبة.

وبما أنّ هذا البحث يتوقّف على المبادئ والأبحاث التمهيدية، فقد تطرّقنا قبل تبين

(*) الدكتور مصطفى عزيزي، إيران، أستاذ مساعد في قسم الفلسفة، جامعة المصطفى

العالمية. m.azizi56@yahoo.com

المعايير إلى أقسام القضايا العقديّة وغاياتها؛ تمهيداً للوصول إلى النتيجة المطلوبة.
المفردات الدلالية: العقيدة، معايير الصحة والسقم، العقل، الفطرة، الانسجام
الداخلي.

مقدمة

إذا تيقنّا بأنّ جزءاً من معتقدات الإنسان خاطئ؛ والجزء المتبقي منها صحيح،
فلا مناص من وجود معيارٍ لتمييز العقيدة الصحيحة عن العقيدة الخاطئة؛ لنعرّف
على صدق إحداها وكذب الأخرى؛ إذ يستحيل اجتماع النقيضين وارتفاعهما.

ومن أهمّ الأبحاث في (نظريّة المعرفة) هو العثور على المعيار لتمييز المعرفة
الصادقة والصحيحة عن المعرفة الكاذبة والسقيمة، فهل هناك معياراً أو معايير
لتقييم المعارف البشرية أو لا؟

الإجابة عن هذا السؤال المفصليّ تميّز بين التيار السوفسطيّ - والشكّائيّة -
الذي ينفي أيّ معيارٍ وميزانٍ للمعرفة، ويعتقد بنسبيّة المعرفة ونفي أيّ معرفةٍ
مطلقةٍ ثابتة؛ وبين التيار الذي يركّز على وجود معيارٍ ومقياسٍ في المعارف البشرية،
ويعتقد بأنّ هناك معرفةً مطلقةً ثابتةً ولو بنحو الإجمال.

ونحن في هذه المقالة نحاول الإجابة عن السؤال التالي: كيف نميّز بين العقيدة
الصحيحة الصادقة والعقيدة السقيمة الكاذبة؟

لكن هناك سؤالٌ مهمٌّ يشغل ذهن الباحث قبل الإجابة عن السؤال المذكور وهو:
ما معيار الصحة والسقم في المعرفة؟ وفي ضوء أيّ ملاكٍ وميزانٍ نتعرّف على صحّة
رأيٍ أو سقمه، أو صدقه أو كذبه؟ إذن لا بدّ لنا في الخطوة الأولى أن نعرف معيار
الصحة والسقم في المعرفة، ثمّ نكتشف على ضوء هذا المعيار العقيدة الصحيحة
والسقيمة باعتبارها نوعاً من المعرفة.

هنا ينبغي التفريق والتمييز بين مسألتين وهما:

1. ما معيار صدق العقيدة أو كذبها؟

2. كيف نميّز بين العقيدة الصادقة والعقيدة الكاذبة؟

هناك فرقٌ دقيقٌ بين السؤالين؛ فالسؤال الأول يبحث بشكلٍ عامٍّ عن معايير تمييز المعرفة الصحيحة عن المعرفة الخاطئة، ويقترح عدّة أمورٍ وملاكاتٍ لتعرّف في ضوءها على الصحيح من العقائد وعلى الخطأ منها.

لكنّ السؤال الثاني يرتبط بمقام تطبيق المعايير على المصاديق؛ بمعنى أننا بعد أن عرفنا المعايير العامة لتمييز الصحيح عن الخطأ في مجال العمل، كيف نطبّق تلك المعايير على معتقداتنا لنميّز الصحيح منها عن الخطأ؟ علم المنطق يتكفّل بهذه المهمة، ويساعد الإنسان في مقام تطبيق المعايير على المصاديق، ويعينه على تشخيص الصحيح عن السقيم. [مطهري، مجموعة الآثار، ج 9 ص 584]

موضوع بحثنا في هذه المقالة هو الإجابة عن السؤال الأوّل بمعنى: أننا في هذا المضمار نريد أن نسلّط الضوء على معيار الحقّ والباطل بشكلٍ عامٍّ، ونبحث عن الموازين والمقاييس التي تعيننا على تمييز العقيدة الصحيحة عن العقيدة السقيمة. هناك معايير مختلفةٌ لتمييز الحقّ والصدق عن الباطل والكذب؛ المعيار المقبول والمطلوب عند قدماء المفكرين المسلمين هو (مطابقة القضايا مع الواقع) ونسمّيه بنظرية (المطابقة)؛ كلّ فكرةٍ وعقيدةٍ تطابق الواقع الخارجي فهي صادقةٌ وحقّةٌ؛ وكلّ فكرةٍ وعقيدةٍ تخالف الواقع العينيّ فهي كاذبةٌ وباطلةٌ.

هناك نظريّاتٌ أخرى تتعارض مع نظرية المطابقة في مجال الصدق والكذب؛ المدرسة الوضعيّة - وهي تعدّ من أهمّ التيارات التجريبية - تعتقد أنّ معيار الصدق والكذب ليس الانطباق والمطابقة مع الواقع الخارجي؛ بل المعيار هو اتفاق الأذهان وتواطؤها على شيءٍ خاصٍّ. فإذا اتّفقت الأذهان البشريّة على قبول شيءٍ فهو صادقٌ وحقٌّ؛ وإذا رفضت الأذهان شيئاً فهو باطلٌ وكاذبٌ. [المصدر السابق، ص 589]

تركز المدرسة البراغماتيّة على أنّ كلّ عقيدةٍ وفكرةٍ لها نتائجٌ وثمراتٌ عمليّةٌ على

أرض الواقع وتفيد الإنسان وتنفعه في حياته فهي حقٌ وصدقٌ، وكلّ عقيدةٍ لا تنفع الإنسان والمجتمع ولا جدوى فيها ولا فائدة فهي باطلٌ وإن كانت مطابقة للواقع. [المصدر السابق، ص 588]

هناك مدرسةٌ أخرى في مجال الصدق، وهي (المدرسة الانسجامية أو الاتساقية) التي تعتقد أنّ معيار الصدق هو الانسجام والتلاؤم مع مجموعةٍ من القضايا المرتبطة؛ بحيث لا تكذب قضيةٌ من القضايا الموجودة في تلك المنظومة سائر قضاياها. [حسين زاده، درآمدی بر معرفت شناسی و مبانی معرفت، ص 112]

تعتقد المدرسة الحسّية أنّ الحقيقة هي ما أثبتته التجربة الحسّية، بمعنى أنّ كلّ معرفةٍ وعقيدةٍ تثبتتها التجربة الحسّية عبر المختبرات والمجهريات وتقتنصها الحواسّ الخمس فهي صادقةٌ وصحيحةٌ وإلا فهي كاذبةٌ. [حسين زاده، معرفت شناسی، ص 71]

ولسنا في عجلة لنقد هذه المعايير ودراساتها؛ بل ذكرنا النظريات المنافسة للنظرية المتوخّاة؛ حتّى ندرس الموضوع بكلّ انفتاح.

1. تعريف المفردات

قبل الدخول في صلب الموضوع ينبغي لنا أن نوضّح بعض المصطلحات والمفاهيم الرئيسة المرتبطة بالبحث لبيان المعنى المراد من تلك المفاهيم.

أ. مفردة العقيدة

العقيدة لغةً من مادة (عقد) بمعنى إبرام الشيء وشدّه وتثبّته ووجوبه والتصلّب فيه؛ واعتقدت كذا أي عقدت عليه قلبي وضميري، واعتقد الإخاء: ثبّت. [ابن السكيت، إصلاح المنطق، ج 1، ص 227؛ الخليل بن أحمد، ترتيب كتاب العين، ج 2، ص 1245؛ الجوهري، الصحاح، ج 2، ص 111؛ الطريحي، مجمع البحرين، ج 2، ص 220]

أمّا العقيدة اصطلاحاً فهي تعني «عقد القلب على ثبوت أمرٍ أو نفيه» [المرتضى، رسائل الشريف المرتضى، ج 2، 263].

كما ذهب بعض من المتكلمين إلى القول في تعريف العقيدة إلى أن: «الاعتقاد هو من الأعراض النفسانية، وهو ما يتصوره العاقل ويصدق به تصديقاً جازماً» [فاضل المقداد، الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، ص 42].

كذلك يعرف صدر المتألهين الاعتقاد بقوله: «الاعتقاد هو المعروف بعقد القلب المعنوي على الدين الحق، بحيث يجمع التشكيك والتشكك، ومعه يتصور صدور المعاصي وترك الطاعات والواجبات وارتكاب المنكرات والمحرمات بالسهولة في الأغلب لضعف هذا العقد» [ملاً صدرا، شرح أصول الكافي، ج 4، ص 419].

إذن يتضمن مفهوم العقيدة بعض الخصائص المهمة وهي:

1. التصديق الجازم
2. أن تكون مقرونة بعقد القلب
3. للعقيدة مراتب متعددة شدة وضعفاً، كملاً ونقصاً
4. أن تسكن النفس إلى المعتقد به

ب. مفردة المعيار

(المعيار) جمعه معايير، في اللغة يعني الذي يُقاس به غيره؛ فالمعيار هو المكيال والميزان وما جُعِلَ قياساً ونظاماً للشيء. [معلوف، المنجد في اللغة، ص 540]

أمّا المعنى الاصطلاحيّ فالمقصود من (المعيار) في هذا البحث هو المقياس والنبراس الذي نميّز في ضوئه بين الحقّ والباطل؛ أو بين الصدق والكذب في العقائد.

2. مباحث تمهيدية

بعد أن تناولنا باختصار تعريف المفاهيم المرتبطة بالبحث، من الضروري الإشارة باختصار أيضاً إلى بعض الأبحاث الضرورية المرتبطة بمعايير صحة العقيدة وسقمها، لتتلاءم والمنهج العلمي والمنطقي.

أولاً: تقسيم القضايا العقدية

لا يمكن لنا أن نتعرف على معايير الصدق والكذب في الاعتقادات إلا بعد أن نعرف سنخ القضايا العقدية وجنسها ونوعيتها، فهناك تقسيمات متعددة للقضايا العقدية من جهات مختلفة نتطرق إلى بعضها:

1. التقسيم بحسب محمول القضية

القضايا تنقسم بحسب المحمول إلى أنواع مختلفة هي:

أ. القضايا التي تبحث عن مفهوم الشيء وتعريفه، مثل بيان معنى النبوة والإمامة والعصمة وغير ذلك.

ب. القضايا البسيطة التي تخبر عن أصل وجود الشيء ووقوعه، كوجود الله تعالى، ووجود الملائكة ووجود الحياة الأخروية، ووجود الوحي، ووجود المعجزة، ونفي شريك الباري وما شابه ذلك. هذه القضايا هي التي نعبر عنه (بالهليّات البسيطة) حسب الاصطلاح المنطقي.

ج. القضايا التي تحكي عن آثار الشيء وخصائصه الوجودية وكيفية كسباسة الله - أي كونه غير مركّب من أجزاء - وحكمته وعلمه وقدرته تعالى، وكجسمانية المعاد وغير ذلك. وهذه القضايا هي التي تسمى بالهليّات المركبة في علم المنطق.

د. القضايا التي تكشف عن أسباب الشيء وعلمه وأساره، كأسباب خلقه الكون وسر وجود الشرور في نظام الكون، وأسباب الحاجة إلى الأنبياء والرسل، وغيرها، وهذا هو مطلب (لِم) في المنطق.

هـ. القضايا التي تدلّ على ارتباط شيءٍ بأشياءٍ وأمورٍ أخرى، مثل دور الملائكة والأسباب غير المادّية في نظام العالم، دور إرادة الله في الأفعال التي تصدر عن الإنسان، وهل أنّه مختارٌ أو مجبرٌ أو غير ذلك. [شاكرين، روش شناسی عقاید دینی، ص 65]

2. التقسيم حسب آليات الإثبات

تنقسم القضايا العقديّة من جهة آليات الإثبات إلى ثلاثة أقسام:

أ. القضايا التي يتكفّل العقل لوحده بإثباتها وإقامة البرهان عليها كإثبات وجود الله تبارك وتعالى؛ إذ لا يجوز أن نستفيد في إثبات وجود الله - تعالى - من الأدلّة النقلية، سواءً كانت آيات قرآنية أو من السنّة الشريفة؛ لأنّه يستلزم الدور؛ إذ إنّ إثبات حجّة الأدلّة النقلية تتوقّف على إثبات وجود الله؛ فإذا كان وجوده - تعالى - متوقّفاً على الأدلّة النقلية فإنّه يستلزم الدور، وهو محالٌ عقلاً. والنقطة التي ينبغي الإشارة إليها أنّنا إذا وجدنا النصوص الدينيّة تدلّ على وجود الله تعالى، فهذه النصوص من حيث إنّها تحتوي على دليلٍ عقليٍّ وبرهانٍ منطقيٍّ يجوز الاعتماد عليها، ولكن من جهة أنّها نصٌّ دينيٌّ لا يجوز التعبد بها؛ لأنّه يستلزم الدور المحال.

ب. القضايا التي تثبتها الأدلّة النقلية والنصوص الدينيّة بوحدها، كإثبات الإمامة الخاصّة وتفصيل المعاد، لا يحقّ للعقل أن يتدخّل في إثباتها والاستدلال عليها نفياً وإثباتاً؛ إذ شأن العقل ومهمّته هي إثبات القضايا الكلّيّة مباشرة، وليس من صلاحيّته أن يثبت الأمور الجزئيّة بنحوٍ مباشرٍ إلاّ بتوسّط أدواتٍ أخرى.

ج. القضايا التي يتعاقد العقل والنقل في إثباتها وإقامة البرهان

عليها؛ كصفات الله - تعالى - وأنها عين ذاته المقدسة، وتوحيده الذاتي والصفاتي والأفعالي وكثيراً من الأبحاث العقديّة التي يتعاقد العقل والنقل في إثباتها، فإنّ العقل بوحده يتكفّل بإثبات صفات الله الكمالية وعينيّتهما مع الذات المقدسة، ولكن هناك منبهات ومؤيّدات نقلية من الكتاب والسنة تدعم العقل في إثبات هذه الأمور.

إنّ التعرّف على أقسام القضايا العقديّة يساعدنا على تطبيق معايير صحّة العقيدة وسقمها على تلك الأقسام، على سبيل المثال القضية العقلية البحتة ينبغي عرضها على المعيار والمقياس العقليّ المحض وعلى البرهان القويم، دون المعيار النقليّ من الكتاب والسنة القطعية. والعكس بالعكس؛ فإنّ القضية الجزئية النقلية ينبغي عرضها على المعيار النقليّ الواقع تحت إشراف المعيار العقليّ وحجّيته.

ثانياً: غاية العقائد الدينيّة وأهدافها

إنّ معرفة غاية العقائد الدينيّة في حياة الإنسان الفرديّة والاجتماعيّة ودورها في منظومة المعرفة الدينيّة، يساعدنا في التعرّف على معايير صحّة العقيدة وسقمها بشكلٍ أوضح، فالذي يتعرّف على الدور الحيويّ والمهمّ للعقيدة في حياته الفرديّة والاجتماعيّة يسعى حثيثاً للبحث والتمعّن في اختيار العقيدة الصحيحة، ويبحث عن المعايير والمقاييس الصحيحة لمعرفة الحقّ من الباطل في عقيدته، وأما أهداف العقيدة يمكن بيانها كما يلي:

أ. العقيدة تمنح معنى للحياة

الذي لا يمتلك عقيدةً صحيحةً مبنيةً على الرؤية التوحيدية، يقع في ورطة العدميّة والعبثيّة، والوقوع في هاوية العدميّة يسوّغ للإنسان أن يرتكب أيّ جريمةٍ تؤدّي إلى تضييع طاقاته وقواه الروحيّة والجسميّة،

بل قد تؤدّي به إلى الانتحار، والقرآن الكريم يصرّح بأن الإنسان لم يخلق عبثاً ولم يترك سدى: ﴿سورة المؤمنون: 115﴾، إذن العقيدة الصحيحة والرؤية الكونية التوحيدية تمنح للمعتقد حياةً طيبةً مفعمة بالمعنى والروح واللذة، بحيث يقدر على ضوئها تحمّل مشاق الحياة الدنيوية وصعوباتها ومصائبها.

ب. العقيدة تحدّد الموقف من الوجود

المقصود من الرؤية الكونية هو تفسير الإنسان وتصوّراته عن عالم الكون، والرؤية الكونية تبني على (الأسس المعرفية)، فمن يعتقد أنّ المصدر الوحيد للمعرفة هو الحسّ والتجربة، يفسّر عالم الكون تفسيراً حسّياً مادّياً، ويرفض ما وراء الطبيعة برمته، والذي يعتقد بأنّ للمعرفة أدواتٍ أخرى غير الحسّ كالعقل والوحي والشهود القلبيّ، فهو ينظر إلى عالم الكون من منظارٍ أوسع وأشمل، فهو يعتقد بما وراء الطبيعة والمادّة معاً، ولهذا الدور للعقيدة مهمّ وحيويّ في تصحيح الرؤية الكونية.

ج. العقيدة ضمان تطبيق الدين

للعقيدة دورٌ حيويٌّ ومهمّ في إيجاد ضمانٍ لتطبيق تعاليم الدين على الصعيدين الفردي والاجتماعي، فمن يعتقد بوجود الله تعالى وأنه على كلّ شيء رقيبٌ وبكلّ شيءٍ عليمٌ، ويعتقد بيوم القيامة والحساب، يجهد في الالتزام بحدود الله وتطبيق شريعته وأحكامه في المجالات الفردية والاجتماعية، فالعقيدة تدفع الإنسان باتجاه تطبيق تعاليم الدين.

د. العقيدة تدعم الفضائل الأخلاقية

للعقيدة دورٌ مهمّ في الأخلاق ونشر الفضائل الأخلاقية في المجتمع، فالإنسان مهما ارتقى في إنسانيته يبقى بحاجةٍ إلى ضمانةٍ فعليةٍ وعمليةٍ

محركة للفضائل الأخلاقية، وهذا ما تضطلع به العقيدة التوحيدية؛ فهناك علاقة وثيقة بين الدين والأخلاق عبر المعتقدات الدينية.

هـ. العقيدة تبث الاطمئنان والهدوء النفسي

فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر القلق والاضطراب؛ ويحتاج الإنسان فيه إلى ما يعطيه السكينة والطمأنينة والأمن، وهذا أيضًا غاية من غايات العقيدة التوحيدية؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [سورة الرعد: 28].

فالعقيدة التي تنتج وتثمر هذه الثمار القيّمة والطيّبة - أعني السلامة الروحية والفوز والأمن في الدنيا والآخرة - لا بدّ أن تبتني على أسس يقينية وقطعية، لا على شفا جرفٍ هارٍ فينهار بالإنسان إلى هاوية الضلالة والحريرة.

ثالثًا: مصادر العقيدة

المصادر التي يعتمد عليها المتكلمون في استنباط القضايا العقدية والمعارف التوحيدية هي أربعة مصادر:

1. الحسّ

2. الشهود

3. الوحي

4. العقل

السؤال الأساسي الذي يُطرح هنا هو: ما هو ملاك الترجيح لاستخدام هذه

المصادر المعرفية في استنتاج القضايا العقدية؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بدّ أن نتعرّف على سنخ القضايا العقدية وهويتها؛

أي نخلل القضايا الاعتقادية إلى الموضوع والمحمول والحكم الموجود فيها، ثم نرى أن موضوع القضية العقديّة من أيّ سنخ وجنس هي، فإذا كان موضوع القضية العقديّة أمرًا مجردًا غير مادّي، كوجود الله وأسمائه وصفاته، فلا محيص من استخدام العقل والبرهان العقليّ في إثبات المحمولات والأحكام المتلازمة مع ذلك الموضوع.

وإن كان موضوع القضايا العقديّة هو الأمور المحسوسة والتجريبية فينبغي الاستفادة من الحسّ والتجربة في إثباتها؛ كإثبات الصغريات في برهان النظم، وكالتعرّف على أبعاد الإعجاز العلميّ للقرآن الكريم وغير ذلك.

وإن كان موضوع القضية العقديّة من القضايا التاريخية والنقلية والنصوص الدينية، فلا بدّ من التوصل إلى القضايا العقديّة من النصوص القطعية، كمسألة معجزات الأنبياء، ومعراج النبيّ الأعظم ١. وبشكل عامّ فإنّ جميع ما يتعلّق بالنبوة والإمامة الخاصّة وتفصيل البرزخ والمعاد، مصدره الوحي، وأداته النصّ الصحيح.

هناك نقطة مهمّة يجدر أن تؤخذ بنظر الاعتبار وهي: أنّ هناك سنجية وتلاؤماً بين موضوع القضايا العقديّة وبين مصادرها من ناحية، وبين مصادر المعرفة العقديّة ومناهجها من ناحية أخرى؛ بمعنى أنّ مصدر المعرفة هو الذي يحدّد منهج المعرفة؛ إذا كان مصدر المعرفة هو العقل فالمنهج المتبع هو البرهان والاستدلال العقليّ، وإذا كان مصدر المعرفة هو الوحي والإلهام، فالمنهج المستعمل هو الأدلة النقلية المعتمدة والنصوص القطعية سنداً ودلالة.

وإن كان مصدر المعرفة هو الحسّ فالمنهج المتبع هو التجربة الحسية والمشاهدة وتكرارها.

كما ينبغي الإشارة إلى أنّ المنهج المتّبع في إثبات القضايا العقديّة لا ينحصر في المنهج العقليّ البرهانيّ فحسب؛ بل إنّ القضايا والأحكام العقديّة ذات مناهج تركيبية وتلفيقية؛ من هنا نستنتج أنّ الدور الرئيسيّ في مجال الاعتقادات والقضايا العقديّة للعقل والنقل الصحيح؛ وإن كان الحسّ يلعب دوراً في شطر من العقائد.

3. أهمّ معايير صحّة العقيدة

بعد تبين هذه المقدمات الضرورية، نبيّن معايير صحّة العقيدة؛ لنكتشف الحقّ من الباطل، وهذه المعايير كالتالي:

أ. ملائمة العقيدة للفطرة الإنسانيّة

ينبغي تعريف (الفطرة) هنا لنعرف حقيقة هذا الملاك؛ يقول ابن الأثير في (النهاية) في ذيل قوله: «كلّ مولود يولد على الفطرة»: «الفطر: الابتداء والاختراع. والفطرة: الحالة منه، كالجلسة والركبة. والمعنى أنّه يولد على نوع من الجبلة والطبع المتهيّئ لقبول الدين، فلو ترك عليها لاستمرّ عليها ولم يفارقها إلى غيرها، وإنّما يعدل عنه من يعدل لآفة من آفات البشر والتقليد» [ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 3، ص 457].

يطرح موضوع (الفطرة) على مستوى المعرفة وعلى مستوى الميل والنزعة، ويعتقد الحكماء أنّ المعارف والقضايا البدهيّة هي التي إذا تصوّر الإنسان طرفيها من الموضوع والمحمول لا يلبث إلّا ويصدّقها من دون أيّ تفكير واكتساب وتأمّل، كقضيّة (الكلّ أعظم من الجزء). وهذا غير ما ذكره بعض الفلاسفة أمثال إفلاطون وديكارط وغيرهم حول الفطريات؛ إذ يعتقدون أنّ ذهن الإنسان مفطورٌ ومجبولٌ منذ ولادته على شطرٍ من المفاهيم والقضايا، وهذه أمورٌ ذاتيّةٌ في نفس الإنسان وتفكر الإنسان إنّما هو تفكرٌ لهذه المفاهيم والقضايا، بينما لا يعتقد حكماء المسلمين بل وكلّ حكماء المشاء بهذه القبلّيات الذاتيّة والفطريّة، ويؤيّد قول الله

تعالى في القرآن الكريم: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة النحل: 78]. [انظر: مجموعة آثار الشهيد مطهري، ج 3، ص 477]

وجميع المعارف البشرية بنيت على أساس هذه المعلومات التي يكون التصديق بها فطرياً وأولياً، ونسميها بالبدهيّات الأوليّة، وإنكارها يستلزم هدم جميع العلوم البشرية والتورّط في السفسة والشكّاكية.

كما أنّ الفطريّات على مستوى الميول والنزعات تختلف عن الفطريّات المعرفيّة، فهي مرتبطة بالميول والنزعات الباطنيّة للإنسان نحو شيء خاصّ، هذه النزعات الفطريّة والميول الباطنيّة تنقسم إلى النزعات الجسميّة كالميل إلى الطعام والنكاح وغيرها، سواء أسمىنا هذه الأمور بالغرائز أو بالأمور الفطريّة، والنزعات الروحيّة كحبّ الاطلاع وكشف الحقائق والبحث عنها، وحبّ الكمال، وحبّ الخضوع والتذلّل أمام الكمال المطلق، وحبّ الجمال وغيرها.

فكلّ إنسان يحبّ الجمال والكمال المطلقين في نفسه، من دون أن يكتسب هذا الحبّ والميل من خارج ذاته. [المصدر السابق، ج 3، ص 483]

والمقصود من ملاءمة العقائد للفطرة السليمة هو أعمّ من الفطريّات على الصعيد المعرفيّ أو على صعيد النزعات والميول، أعني يجب أن تتطابق العقيدة مع البدهيّات الفطريّة والنزعات الفطريّة السامية عند الإنسان.

على سبيل المثال تميل فطرة الإنسان إلى الطهارة والقداسة، فلوصدّرت المعاصي عن الأنبياء لكأنّ طباع النفوس البشريّة تتنفّر عن اتّباعهم والاقتراء بهم؛ لأنّ فعل المعصية منقّر عن الاتّباع. [المحقّق الحليّ، المسلك في أصول الدين، ص 304]

إنّ الفطرة السليمة لا تقبل أن تُظلم ولا تقبل أن تُظلم، قال تعالى: ﴿لَا تُظْلَمُونَ وَلَا تَظْلِمُونَ﴾ [سورة البقرة: 279]، فإذا وجدنا ديناً يدعو الناس للرضوخ إلى الظلم وقبوله، مع كونه مرفوضاً عند الفطرة السليمة التي تسعى إلى نيل العزّة والكرامة؛ فهذا يدلّ على بطلان هذه العقيدة وسقمها.

ب. ملائمة العقيدة للعقل

يعدّ العقل ميزاناً دقيقاً لتمييز العقيدة الصحيحة من السقيمة؛ إذ إنّ للعقل حجّة ذاتيّة، والنصوص الدينيّة تأخذ حجّيتها من العقل، مع الواسطة أو بلا واسطة؛ ففي مصادر النصّ الإسلامي مثلاً، تأخذ السنّة حجّيتها من الكتاب في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [سورة الحشر: 7]، والكتاب يأخذ حجّيته عن طريق الإعجاز الذي يُثبت بالعقل، لكنّ العقل لا يأخذ اعتباره وحجّيته من مصدرٍ آخر، بل إنّ حجّة العقل الخالص ذاتيّة وأصيلّة.

والعقل يمنع من إثبات أصول الدين والمعتقدات الأساسيّة بالنصوص الدينيّة؛ إذ يستلزم الدور - كما أشرنا - لذا نرى العلماء يرفضون التمسك بالنصّ في إثبات العقائد الدينيّة الأساسيّة، يقول العلامة الطباطبائي: «وبالجملة أصول الدين، وهي التي يستقلّ العقل ببيانها ويتفرّع عليها قبول الفروع التي تتضمنها الدعوة النبويّة، تستقرّ المواخذه الإلهيّة على ردّها بمجرد قيام الحجّة القاطعة العقلية من غير توقّف على بيان النبيّ والرسول؛ لأنّ صحّة بيان النبيّ والرسول متوقّفة عليها، فلو توقّفت هي عليها لدارت» [الطباطبائي، الميزان، ج 13، ص 59].

لذا نرى أنّ القرآن الكريم يعرف العقل كآلةٍ صحيحةٍ لتمييز الحقّ من الباطل ويقول: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ لَئِذَا ذُكِّرُوا بِهِ لَا يَتَذَكَّرُونَ أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمْ لَأُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة الزمر: 18].

نسبة القضايا العقديّة إلى العقل السليم لا تخلو من ثلاثة احتمالات:

1. القضايا العقديّة التي إذا عُرضت على العقل لا يخالفها العقل ولا يرفضها، بل يؤيّدّها ويدعمها؛ وهذه القضايا نسمّيها القضايا البرهانيّة التي يقبلها العقل، فكثيرٌ من المعتقدات الحقّة في علم الكلام من هذا القبيل، كالاعتقاد بوجود الباري - تعالى - ووحدانيّته وعلمه وقدرته المطلقة، وكضرورة المعاد وضرورة بعثة الأنبياء والرسل وما شابه ذلك.

2. القضايا الاعتقاديّة التي إذا واجهها العقل يرفضها ويردّها ولا يعترف

بها؛ كونها مخالفةً للبرهان العقلي القويم، كالاعتقاد بالثنوية والتثليث، والاعتقاد بتجسيم الله تعالى، ونسبة الفساد والفحشاء للأنبياء الذين هم قدوة البشرية، وغيرها.

هذه القضايا التي يرفضها العقل في هذا المجال ويردّها، تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ. القضايا المعرفية التي تعدّ من الأسس والمباد لبعض المعتقدات، كقاعدة الحسن والقبح الشرعي، وهي تعدّ من أهم الأسس العقديّة التي يثبت في ضوئها مسائل اعتقاديّة كثيرة، فالقائلون بالحسن والقبح الشرعيين يعتقدون بأنّ الحُسن هو ما يحسّنه الشارع، والقبح هو ما يقبّحه الشارع، ولا يستقلّ العقل في فهم الحسن والقبح في بعض الأفعال. ولكنّ هذه النظرية خاطئة ومرفوضة، فما دمنا لم نثبت قبح الكذب عقلاً لا يجوز التمسك بقول الشارع في مجال التحسين والتقييح.

ب. القضايا التي تُعدّ من المسائل العقديّة، كمسألة تجسّد الله - تعالى - أو تجسيمه، أو مسألة رؤية الله - سواءً كانت في الدنيا أو في الآخرة - فهي محالّ عقلاً؛ إذ إنّ كلّ مرئيّ جسم، وكلّ جسم فهو محدودٌ في الجهات الثلاث (الطول والعرض والعمق)، وكلّ محدودٍ ممكنٌ وناقصٌ، والله غنيٌّ مطلقٌ لا حدّ له؛ لذا يؤيّد القرآن حكم العقل هنا كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [سورة الأنعام: 103].

ج. القضايا التي يرفضها العقل على مستوى اللوازم والتداعيات العقديّة من باب الالتزام بالشيء التزاماً بلوازمه؛ كالاعتقاد بتجسيم الباري تعالى، فمن زعم أنّ الله - تعالى - جسم، فلا بدّ أن يلتزم بلوازم الجسميّة من التركيب والتغيير والتكامل والامتداد في الجهات الثلاث، وقابليّة الانقسام وغيرها من اللوازم العقلية. والعقل الصريح يرفض ترتيب هذه اللوازم على الله تعالى؛ لأنّه - تعالى - غنيٌّ مطلقٌ لا نقص فيه ولا حاجة، وحسب هذا الدليل العقلي لا يجوز حمل الصفات الخبريّة التي تدلّ على الوجه واليد والاستواء، على معانيها الظاهرية؛ إذ

يستلزم الوقوع في ورطة التجسيم ولوازمها؛ فلا بدّ من حملها على المعنى المجازي بأحسن وجهٍ ممكنٍ.

3. المعتقدات التي لا ينفىها العقل ولا يثبتها، بل يتوقف بالنسبة إليها؛ إذ إنّ العقل لا يمتلك دليلاً على ردّها ولا قبولها؛ لأنّه قاصرٌ وعاجزٌ عن نيلها مباشرة، وهذه القضايا نسمّيها القضايا التي يفهمها العقل تصوّراً، ولكن ليس لديه حكمٌ مستقلٌّ في مقام التصديق بها فيوسّط النصوص، كالاعتقاد بالرجعة وتفاصيل الأحداث التي تتحقّق في عالم القبر والبرزخ والقيامة؛ فإنّ العقل لا يستطيع أن يردّ هذه الأمور، ولا يقيم برهاناً عليها حسب موازينه؛ لأنّ العقل لا يتدخّل في الجزئيات والتفاصيل، بل شأن العقل هو إثبات القضايا الكليّة، فيضعها العقل في حيّز الإمكان ويكون ثبوتها رهن قوة الدليل النصّي الدالّ على إثباتها، إلّا إذا كانت تخالف ضرورةً من ضرورات العقل، فيرفضها ويردّ دليلها، أو يحمل على معنى مقبولٍ عنده.

إذن من أهمّ معايير صحّة العقيدة وسقمها هو عرضها على العقل والبرهان؛ فما وافق عليه العقل ولم يرفضه حسب موازينه فهو صحيحٌ، وما لم يقبله العقل فهو مرفوضٌ وسقيمٌ، وكما أشرنا من خلال الاحتمالات الثلاثة.

ونرى في بعض الأديان والمذاهب من يقلّل من دور العقل والتعقل، ولا يسمح للإنسان أن يتفكّر ويتعمّق ويتدبّر في أصول العقائد، وهذه علامة سقم ذلك الدين أو المذهب.

كما ينبغي في هذا المجال أن نشير إلى مسألة تعارض العقل والنقل وطريقة العلاج لهذا التعارض بشكلٍ عابرٍ، فالمشهور بين علماء الإماميّة تقديم الدليل العقليّ القطعيّ على الدليل النقليّ الظنيّ عند تعارضهما، وتأويل الدليل النقليّ وفقاً للدليل العقليّ. قال بعض العلماء: «قد اشتهر بين أكثر أصحابنا الاعتماد على الأدلة العقلية في الأصول

والفروع وترجيحها على الأدلة النقلية؛ ولذا تراهم في الأصوليين - أصول الدين وأصول الفقه - متى تعارض الدليل العقلي والسمعي قدموا الأول واعتمدوا عليه، وتأولوا الثاني بما يرجع إليه، وآلا طرحوه بالكلية» [البحراني، الحقائق الناطقة، ج 1، ص 125].

ج. الانسجام الداخلي في المنظومة العقدية

من أمارات صحة العقيدة وعدم سقمها الملاءمة والتناسق بين عناصر المنظومة العقدية وركائزها. يمكن القول في تعريف مفردة (المنظومة): إنها المجموعة التي تتألف من عناصر وأجزاء مترابط وتتعاقد لأجل الوصول إلى الغاية المتوخاة. فإذا وجدنا عنصرًا أو عناصر من هذه المجموعة لا يتلاءم ولا ينسجم مع سائر أجزاء المنظومة العقدية نحكم بسقمها؛ إذ إن هذا التلاؤم والانسجام الداخلي في المنظومة العقدية يكشف عن وجود مبدأ ومصدر عالم وحكيم صدرت عنه هذه المنظومة، وعن مقصد وغاية مطلوبة تنتهي إليها هذه المجموعة المتسقة، ويتحقق هذا التلاؤم والانسجام في المنظومة العقدية على مستويات عدة نذكرها في التالي:

المستوى الأول: التلاؤم والانسجام بين المبادئ العقدية ومسائلها

لا بدّ من الانسجام بين المبادئ العقدية ومسائلها، وإلا كان لها تداعيات خطيرة من قبيل عقيدة الجبر التي لا تتلاءم مع نظام المجازات والثواب والعقاب، والوعد والوعيد ولا تنسجم معها؛ لذا يجيب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في الردّ على من يعتقد بالجبر: «ويحك! لعلك ظننت قضاءً لازماً وقدرًا حتمًا، لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والوعد والوعيد والأمر والنهي» [الطبرسي، الاحتجاج على أهل اللجاج، ج 1، ص 208].

المستوى الثاني: الملاءمة والانسجام بين المنظومة الفكرية ولوازمها

إذا كان منصب النبوة - على سبيل المثال - سفارة إلهية بين الله وبين عباده، فهو ليس بأمرٍ هيّئ، بل هو مكانةٌ عاليةٌ ومنصبٌ رفيعٌ، فالنبي يجب أن يكون معصومًا

عن الذنوب والزلات، ويحظى بأعلى الكمالات الروحية والإنسانية؛ لكي يستطيع أداء رسالته بأحسن وجهٍ.

كما أنّ خليفة هذا النبي يجب أن يكون أشبه الناس به في الطهارة النفسانية والفضائل والكمالات الإنسانية من العلم والشجاعة ومكارم الأخلاق، فاذا اعتقدت مدرسة فكريةً مجواز أن يخلف النبي إنساناً فاسدٌ فاسقٌ فاجرٌ يتسلم مقاليد أمور المجتمع، فهذه العقيدة لا تتلاءم مع قداسة منصب الرسالة وجلالته وعظمته، وهذا يدلّ على سقم هذه العقيدة وبطلانها.

المستوى الثالث: الملاءمة والانسجام الداخلي بين مسائل المنظومة العقديّة نفسها

إذا كان ملاك الشرك مطلق الخضوع والتذلل لغير الله كما زعم بعضهم، فالتوسّل والتبرّك شركٌ؛ لأنّه نوعٌ من الخضوع لغير الله بزعمهم. هذا المعيار لا يتلاءم مع أجزاءٍ أخرى من المنظومة العقديّة؛ إذ إنّ القرآن الكريم ينسب نهاية الخضوع والتذلل لغير الله إلى نبيٍّ من أنبيائه العظماء ولا يعده شركاً؛ يقول الله - تعالى - حول سجدة النبي يعقوب ليوسف: ﴿وَرَفَعَ لِبَؤْيِهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا﴾ [سورة يوسف: 100]، وبقرينة رؤية النبي يوسف: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ لِحَدِّ عَشْرِ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَاكِعِينَ لِي سَاجِدِينَ﴾ [سورة يوسف: 4]، فالسجود كان ليوسف، والسجود نهاية الخضوع والتذلل، فكيف يعدّ مطلق الخضوع والتذلل معياراً للشرك ونبيٍّ من أنبياء الله يسجد ويتذلل لغير الله؟ من هنا نعرف أنّ هناك قيداً آخر مأخوذاً في ملاك الشرك، وهو الاعتقاد بالوحيّة المعبود واستقلاله بالفعل دون الله تعالى.

المستوى الرابع: الوثام والانسجام بين الأبعاد الموجودة في العقيدة

كانسجام البعد العقديّ مع البعد الأخلاقي السلوكي والعملي. هذا الانسجام يعدّ من علامات صدق العقيدة؛ فإذا زال الوفاق والوثام بين العقيدة والأخلاق، أو

عدم الانسجام بين مجال الأخلاق والقوانين والأحكام المرتبطة بالسلوكيات الفردية والاجتماعية، فهذا يكشف عن سقم هذه المجموعة الفكرية، فالعقيدة الصحيحة تثمر القيم الأخلاقية الصحيحة، وهي تثمر الأعمال الصالحة والسلوكيات الصحيحة.

المستوى الخامس: ملاءمة العقيدة للوسطية والاعتدال

إحدى طرق معرفة سقم العقيدة وصحتها هي النظر إلى الثمار والنتائج العملية التي تترتب على تلك العقيدة، وأهمها الوسطية والاعتدال، فالعقيدة التي تثمر الإرهاب والتطرف والتكفير والتبديع وذبح الأبرياء والأطفال فهي عقيدة فاسدة منبوذة؛ لأنّ ثمار هذه العقيدة ونتائجها فاسدة؛ يقول القرآن الكريم: ﴿وَالْبَلَدُ الظَّيْبُ يُخْرَجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبَتْ لَا يُخْرَجُ إِلَّا نَكِدَّ﴾ [سورة الأعراف: 58]، ويقول: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [سورة الإسراء: 84].

وما أجمل قول المسيح الذي ينقله إنجيل متى فيقول: «من ثمارهم تعرفونهم، هل يجتنون من الشوك عنبًا، أو من الحسك تينًا؟!» [العهد الجديد، إنجيل متى، 7: 16].

وما أروع كلام الإمام أمير المؤمنين عليّ: «واعلم أن لكل ظاهر باطنًا على مثاله فما طاب ظاهره طاب باطنه وما خبت ظاهره خبت باطنه» [الرضي، نهج البلاغة، الخطبة: 154] فخبث الظاهر يكشف عن خبث العقيدة الفاسدة في الباطن، كما أنّ صلاح الظاهر يدلّ على صلاح العقيدة وحسنها.

فهناك بعض التيارات المنحرفة تدعو الشباب في ضوء عقائد فاسدة نحو الفساد والتهتك والفجور وعدم الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية، فهذه الثمار النتنة والفسادة تدلّ على فساد الأسس العقديّة لهذه التيارات المنحرفة، وإن دعت الناس إليها باسم المعنويات والعقيدة والدين.

فملاءمة العقيدة للوسطية والاعتدال هي إحدى معايير صحّة العقيدة وسقمها؛ لذا يقول الإمام عليّ بن أبي طالب: «لا يرى الجاهل إلّا مفرطًا أو مفرطًا» [الرضي، نهج البلاغة، الكلمات القصار: 69].

واجتناب التطرف والتشدد يحصل في ضوء التعقل المنطقي واتباع النصوص القطعية الصادرة من الكتاب والسنة.

الخاتمة

من خلال ما استعرضناه من بحث يمكن القول إنّ هناك معايير ومقاييس مقبولة عند العقلاء حول تمييز العقيدة الصحيحة من العقيدة السقيمة وهي عبارة عن:

1. مقياس أحكام العقل.
2. مقياس أحكام الفطرة.
3. مقياس التلاؤم والانسجام الداخلي للعقيدة.
4. مقياس الثمرات العلمية والعملية المطلوبة والمتوقعة من العقيدة.

فعليه يجب على كلّ إنسان وباحثٍ حرّاً أن يطبق هذه المعايير والمقاييس على فكرته وعقيدته، فإذا كانت عقيدته منسجمة ومنطقية على هذه المعايير الأربعة فعقيدته صحيحة، وإلاّ ينبغي له أن يعيد النظر في عقيدته من دون أيّ تعصّب وعنادٍ ويجعلها وفق هذه المعايير، كما أنّ معايير صحة العقيدة لا تنحصر في هذه المعايير الأربعة فقط، ولكنّ ما ذكرناه يعدّ من أهمّها.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

نهج البلاغة.

1. ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، القاهرة، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط 4، 1949.
2. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، ترتيب كتاب العين، قم المقدسة، تحقيق مهدي المخزومي، أسوة، ط 1، 1414 هـ.
3. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، بيروت، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط 1، 1420 هـ.
4. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، قم المقدسة، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط 2، 1408 هـ.
5. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، بيروت، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ.
6. المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن، طهران، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط 1، 1368 ش.
7. مطهري، مرتضى، مجموعة الآثار، قم المقدسة، انتشارات صدرا، ط 2، 1375 ش.
8. آل ياسين، جعفر، الفارابي في حدوده ورسومه، بيروت، عالم الكتب، ط 1، 1405 هـ.
9. الفارابي، أبو نصر، المنطقيات للفارابي، قم المقدسة، مكتبة آية الله

المرعشي، ط 1، 1408 هـ.

10. اليزدي، عبد الله بن شهاب الدين الحسين، الحاشية على تهذيب المنطق، قم المقدسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ط 2، 1412 هـ.

11. الطوسي، الخواجة نصر الدين، قم المقدسة، شرح الإشارات والتنبيهات للمحقق الطوسي، نشر البلاغة، ط 1، 1375 ش.

12. ابن سينا، أبو عليّ الحسين بن عبد الله، الشفاء (المنطق)، قم المقدسة، مكتبة آية الله المرعشي، ط 1، 1404 هـ.

13. شاكرين، حميد رضا، روش شناسی عقاید دینی، قم المقدسة، سازمان انتشارات پژوهشگاه فرهنگ و اندیشه ی اسلامی، 1394 ش.

14. الطباطبائي، محمدحسين، الميزان في تفسير القرآن، قم المقدسة، مكتب المنشورات التابعة لجامعة المدرسين، ط 5، 1417 هـ.

15. الأنصاري، مرتضى بن محمدأمين، فرائد الأصول، قم المقدسة، مجمع الفكر الإسلامي، ط 9، 1428 هـ.

16. البحراني، يوسف، الحقائق الناطرة، النجف الأشرف، دار الكتب الإسلامية، 1376 هـ.

17. الجزائري، نعمة الله، الأنوار النعمانية، تبريز، مطبعة شركت چاپ، بي تا.

18. المرتضى، الشريف، رسائل الشريف المرتضى، قم المقدسة، تحقيق سيدمهدي رجائي، دار القرآن الكريم، ط 1، 1405 هـ.

19. الجزري، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، 1399 هـ.

20. الطبرسي، أحمد بن علي، الاحتجاج على أهل اللجاج، مشهد المقدسة، تحقيق

- محمد باقر الخراسان، نشر المرتضوي، ط 1، 1403 هـ.
21. الحلي، حسن، المسلك في أصول الدين وتليه الرسالة الماتعية، مشهد المقدسة، تحقيق رضا أستاذي، العتبة الرضوية المقدسة، ط 2، 1421 هـ.
22. المقداد، الفاضل، الاعتماد في شرح واجب الاعتقاد، قم المقدسة، تحقيق ضياء الدين البصري، مجمع البحوث الإسلامية، ط 1، 1412 هـ.
23. الشيرازي، صدر الدين محمد، شرح أصول الكافي، طهران، تصحيح محمد خواجوي وتحقيق علي عابدي شاهرودي، مؤسسه مطالعات وتحقيقات فرهنگي، ط 1، 1366 ش.
24. حسين زاده، محمد، درآمدی بر معرفت شناسی و مبانی معرفت ديني، قم المقدسة، مؤسسه آموزشی پژوهشی امام خميني، ط 9، 1393 ش.
25. حسين زاده، محمد، معرفت شناسی، قم المقدسة، مؤسسه آموزشی پژوهشی امام خميني، ط 7، 1385 ش.
26. معلوف، لويس، المنجد في اللغة، طهران، ناشر اسلام، ط 37، 1371 ش.
27. العهد الجديد، إنجيل متى.